الأمم المتحدة

A/66/729–S/2012/125

الجمعية العامة
مجلس الأمن

Distr.: General
6 March 2012
Arabic
Original: English

الجمعية العامة
الدورة السادسة والستون
البنود ٣٥ و ٣٩ و ٦٧ من جدول الأعمال
النزاعات التي طال أمدها في منطقة مجموعة بلدان جورجيا وأوكرانيا وأذربيجان ومولدوفا وأثرها على السلام والأمن والتنمية على الصعيد الدولي
الحالة في الأراضي المحتلة بأذربيجان
القضاء على العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب

مجلس الأمن
السنة السابعة والستون

رسالتان متطابقتان مؤرختان ٢٧ شباط/فبراير ٢٠١٢ موجهتان إلى الأمين العام ورئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لأذربيجان لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أوجه عنايتكم إلى الرسالة المؤرخة ١٠ شباط/فبراير ٢٠١٢ التي وردت من الممثل الدائم لجمهورية أرمينيا (S/2012/88) فيما يتعلق بالإحاطة التي قدمها رئيس منظمة الأمن والتعاون في أوروبا إلى مجلس الأمن في ٩ شباط/فبراير ٢٠١٢. فغرابة تلك الرسالة في غنى عن البيان ذلك أن ما تتضمنه من أسانيد ينبني على تشويه تام للحقائق وتحريف للوثائق مما لا تستحق معه أن يلقى إليها أي بال.

إلا أن النوايا الحقيقية وراء تقديم الرسالة آنفة الذكر هي التي تثير شكوكا خطيرة. فغداة الإحاطة التي قدمها رئيس منظمة الأمن والتعاون في أوروبا إلى مجلس الأمن، تداولت وسائل الإعلام الأرمينية محتوى الرسالة قبل أن تطلع عليها الدول الأعضاء في مجلس الأمن وتعمم باعتبارها من وثائقه، الأمر الذي يستدل معه على أن الممثل الدائم لأرمينيا الذي وجه الرسالة إلى رئيس مجلس الأمن وطلب تعميمها باعتبارها وثيقة من وثائق المجلس كان همه في

الرجاء إعادة استعمال الورق

الواقع أن يلتمس بأسرع ما يمكن الأعذار من شعبه وليس إحاطة مجلس الأمن والمجتمع الدولي بأسره علما بموقف حكومته.

ويتجلى في الرسالة أيضا عدم الاتزان الانفعالي والخلل المنطقي. فتكفي ملاحظة أن الكاتب لم يخف امتعاضه من انضمام أذربيجان إلى عضوية مجلس الأمن. ولقد أشار ممثل أرمينيا الدائم في رسالته ثلاث مرات إلى وضع أذربيجان الجديد في حين أنه أغفل تماما أن حكومته أثرت الخروج من حلبة المنافسة مع أذربيجان وقررت سحب ترشيحها قبل الانتخابات. والواقع أن ذلك القرار كان لدهشتنا، قرارا حكيما ذلك أن أرمينيا لا تفي بوضوح بأحد الشروط الأساسية المنصوص عليها في المادة ٢٣ من ميثاق الأمم المتحدة المتصلة بعضوية مجلس الأمن، ألا وهو شرط الإسهام في حفظ السلام والأمن الدوليين وفي تحقيق مقاصد الأمم المتحدة الأخرى.

وبقراءة متأنية لرسالة ممثل أرمينيا الدائم آنفة الذكر يتكشف عدد من المغالطات ومن الأقوال المتضاربة وهو أمر مألوف في حملات أرمينيا الدعائية.

فكاتب الرسالة يحرّف عنوان الوثيقة الختامية لمؤتمر منظمة الأمن والتعاون في أوروبا الذي عقد في أستانا عام ٢٠١٠ وهي الوثيقة التي يرجع إليها (وعنوانها الأصلي ''هو إعلان أستانا التذكاري: نحو إقامة مجتمع الأمن'' وليس ''إعلان مؤتمر قمة أستانا''). وبالإضافة إلى ذلك، فعند الاستشهاد بمقطع من إعلان رؤساء دول وحكومات الدول الأعضاء في المنظمة التي شاركت في المؤتمر وعددها ٥٦ دولة وهو المقطع الذي جاء فيه أنه ''ينبغي بذل المزيد من الجهود لحل النزاعات القائمة في منطقة منظمة الأمن والتعاون بطريقة سلمية وتفاوضية ضمن صيغ متفق عليها من الاحترام الكامل لقواعد ومبادئ القانون الدولي الواردة في ميثاق الأمم المتحدة وكذلك وثيقة هلسنكي الختامية'' أعرض ممثل أرمينيا الدائم تماما عن ذكر عبارة هامة مثل ''مع الاحترام الكامل لقواعد ومبادئ القانون الدولي الواردة في ميثاق الأمم المتحدة وكذلك وثيقة هلسنكي الختامية''.

ولقد كان من الممكن أن يتصور المرء أن التدخل على هذا النحو في وثيقة متفق عليها أمر غير مقصود لو لم يكن ذلك في الواقع هو المنحى المعهود المثير للانزعاج. ووفد أذربيجان على استعداد لإطلاع من يهمه الأمر من الدول الأعضاء على وقائع عديدة في هذا الصدد، غير أنه يكتفي بأن يذكر واحدة منها تتعلق بإحدى الوثائق السابقة التي عُممت بناء على طلب ممثل أرمينيا الدائم (A/63/781-S/2009/156) وجرى فيها تحريف عنوان ومضمون ''الإعلان المشترك الصادر عن جمهورية أرمينيا وجمهورية أذربيجان والاتحاد الروسي'' الذي وقعه رؤساء الدول الثلاث في ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨، على نحو ما درجت عليه

أرمينيا في حملاتها (انظر التعليقات التي أبدتها أذربيجان في هذا الصدد في الوثيقة A/64/475-S/2009/508، الفقرتان ٩ و ١٠).

وفضلا عن ذلك يشكر ممثل أرمينيا الدائم في رسالته رئيس مجلس الأمن لدعوته الأعضاء إلى الاجتماع للاستماع إلى الإحاطة السنوية التي يقدمها رئيس منظمة الأمن والتعاون في أوروبا ويرحب أيضا بأهداف المنظمة آنفة الذكر لعام ٢٠١٢ ويعرب عن استعداده للعمل معها عن كثب من أجل تحقيق تلك الأهداف. ثم يناقض السفير الأرميني نفسه فيطرح هذا السؤال الغريب ”ما الذي تبتغيه أذربيجان من محاولة فتح باب النقاش في مجلس الأمن بشأن مسألة ناغورنو – كاراباخ؟“ ويبدو أن ممثل أرمينيا الدائم لم ينتبه تماما لمضمون الإحاطة وبيانات أعضاء مجلس الأمن. فالواقع أن رئيس منظمة الأمن والتعاون في أوروبا عرض في الإحاطة التي قدمها، الأولويات الرئيسية ومن بينها تسوية عدد من النزاعات التي ما زالت قائمة في منطقة المنظمة وأشار تحديدا في هذا السياق، إلى نزاع داغليق غاراباغ (ناغورنو – كاراباخ). وفي المناقشة التي تلت الإحاطة، أشار ممثلو ألمانيا وتوغو (التي تولت رئاسة مجلس الأمن في شهر شباط/فبراير) وجنوب أفريقيا وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية في بياناتهم إلى النزاع ذاته وعملية تسويته في حين أعرب البعض الآخر من أعضاء مجلس الأمن عن قلقهم إزاء الخطر الذي يتهدد الأمن من جراء استمرار النزاعات القائمة في منطقة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا التي طال أمدها ولم تُفض بعد. وهكذا أثار رئيس المنظمة آنفة الذكر مثلما حدث في السنوات السابقة، في المناسبة نفسها، مناقشات في مجلس الأمن بشأن قضية داغليق – كاراباغ وأيده في ذلك ستة من أعضاء المجلس بينهم أذربيجان.

وينبغي ألاّ يغرب عن بال الجانب الأرميني أن مجلس الأمن لم يكتف في قراراته ٨٢٢ (١٩٩٣) و ٨٥٣ (١٩٩٣) و ٨٧٤ (١٩٩٣) و ٨٨٤ (١٩٩٣) بالإشارة إلى عملية تسوية النزاع التي تقودها منظمة الأمن والتعاون في أوروبا وتأييدها فحسب بل صادق أيضا على الجهود الدائبة التي تبذلها مجموعة مينسك المنبثقة من مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا، بما فيها جهود تنفيذ تلك القرارات. وبالإضافة إلى ذلك، طلب المجلس في آخر تلك القرارات (٨٨٤ (١٩٩٣)) ”إلى الأمين العام وإلى الرئيس الحالي لمؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا ورئيس مؤتمر مينسك بمواصلة تقديم تقارير إلى المجلس عن التقدم المحرز في عملية مينسك وعن جميع جوانبها الحالة في الميدان، لا سيما عن تنفيذ قراراته ذات الصلة، وعن التعاون الحالي والمقبل بين مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا والأمم المتحدة في هذا الصدد“.

ويمضي ممثل أرمينيا الدائم في مجافاة الحقيقة فيأخذ على أذربيجان أنها قدمت حسبما يدعي إلى أعضاء مجلس الأمن معلومات مضللة عن أعمال واستنتاجات البعثتين اللتين أوفدتهما منظمة الأمن والتعاون إلى الأراضي المحتلة في أذربيجان إحداهما في عام ٢٠٠٥

لتقصي الحقائق والأخرى في عام ٢٠١٠ لإجراء تقييم ميداني. وتجدر الإشارة، في هذا الصدد، إلى أن هاتين البعثتين زارتا الأراضي المحتلة بناء على مبادرة طرحتها أذربيجان داخل الأمم المتحدة، وأن أرمينيا، بصفتها الدول القائمة بالاحتلال، هي الجهة الوحيدة التي خاطبها رئيسا مجموعة مينسك المنبثقة من مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا لمطالبتها بنبذ أي أعمال من شأنها أن تغير الطابق الديمغرافي أو الاجتماعي أو الثقافي للأراضي المحتلة في أذربيجان (مثل زيادة الاستيطان أو إقامة النصب التذكارية وتغيير أسماء الأماكن) (انظر A/59/747-S/2005/187 و A/64/760-S/2010/211 و A/65/801-S/2011/208).

وتجدر ملاحظة أن رسالة ممثل أرمينيا الدائم موجهة إلى رئيس مجلس الأمن وهو المجلس ذاته الذي أدان، في قراراته الأربعة آنفة الذكر، بصورة واضحة لا لبس فيها استعمال القوة لاحتلال أرض أذربيجان وطالب بانسحاب قوات الاحتلال الأرمينية من جميع الأراضي المحتلة في أذربيجان فورا وبالكامل ودون أي شروط. وعلى الرغم من مغالطات الجانب الأرميني في تفسير الهدف والقصد من تلك القرارات، تظل المصطلحات الواردة فيها وموقف الأمم المتحدة في غنى عن أي شرح أو إيضاح. فلقد أعلن الأمين العام للأمم المتحدة بوضوح منذ زمن يرجع إلى عام ١٩٩٤، أنّ موقف الأمم المتحدة ينبني على أربعة مبادئ ورد ذكرها في مختلف قرارات مجلس الأمن، أولها سلامة أذربيجان الإقليمية، وثانيها حرمة الحدود الدولية؛ وثالثها عدم جواز اللجوء إلى استعمال القوة للاستيلاء على الأرض؛ ورابعها الانسحاب الفوري غير المشروط لجميع القوات الأجنبية من الأراضي المحتلة في أذربيجان. ومن نافلة القول، إن أرمينيا ليست متفرجا لا ناقة له ولا جمل في هذا الوضع. فثمة وقائع كثيرة تثبت بما لا يدع مجالا للشك أن أرمينيا هي التي تحتل أراضي أذربيجان وأن سلوك هذه الدولة العضو يستتبع تحميلها المسؤولية بموجب القانون الدولي.

وتتظاهر أرمينيا بالقلق إزاء زيادة أذربيجان لميزانيتها العسكرية وتسوقها، حسبما تدعي، إلى حرب وحيال ما تزعم وقوعه من انتهاكات وقف إطلاق النار، بينما الكل يعلم تماما أن إنفاق أذربيجان على الدفاع يظل في حدود الزيادات التي طرأت على الميزانية عموما؛ وأن نسبة ما تنفقه أذربيجان من ناتجها المحلي الإجمالي على الجيش ما زالت أقل كثيرا منها في أرمينيا؛ وأن حجم القوات المسلحة بأذربيجان يتناسب مع عدد سكانها ومساحة أراضيها وطول حدودها ومع ذلك يظل أقل من حجم جيش أرمينيا. وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن الرئيس سيرج سرغيسيان، رئيس أرمينيا، صرح خلال زيارته لمقر منظمة معاهدة حلف شمال الأطلسي (الناتو) في عام ٢٠١٠، بأن ”الجيش الأرميني لديه أنواعا من الذخائر لا تحلم بلدان تفوق أرمينيا حجما ١٠ مرات بامتلاكها“ (انظر اللقاء الصحفي مع الأمين العام للناتو ورئيس أرمينيا، http://www.nato.int/cps/en/natolive/opinions_63920.htm). وهذا التصريح غني عن التوضيح. ولقد فات أيضا على الجانب الأرميني أن يوضح أن آلية تحديد الأسلحة

غير فعالة في الأراضي المحتلة في أذربيجان وأن أرمينيا، تنشر، في تجاوز للرقابة الدولية، كميات ضخمة من الأسلحة والذخائر في تلك الأراضي.

والواقع أن الدعاية الأرمينية بمحاولاتها اليائسة لصرف انتباه المجتمع الدولي عن المشاكل الرئيسية بادعائها أن أذربيجان رفضت اقتراح سحب القناصة من خط الجبهة الأمامي، إنما تتناسى كالمعتاد الوقائع، وإلا كان ممثل أرمينيا الدائم قد تذكر عدم امتثال حكومته للقرارات الصادرة في هذا الصدد عن مجلس الأمن والجمعية العامة، والتي تطالب، ضمن جملة أمور، بانسحاب القوات الأرمينية الفوري والكامل غير المشروط من جميع الأراضي المحتلة في أذربيجان، وللعديد من الوثائق والقرارات الصادرة عن منظمات دولية أخرى والتي تدعو إلى إنهاء احتلال الأراضي الأذربيجانية.

وفضلا عن ذلك، فكما أفدنا مرارا وتكرارا، باتت الهجمات التي تشنها القوات المسلحة الأرمينية عمدا على المدنيين الأذربيجانيين والأهداف المدنية أكثر تواترا وعنفا في الآونة الأخيرة مما يسفر عن مقتل وتشوه الكثير من السكان المقيمين بالقرب من خط المواجهة. وتجدر أيضا ملاحظة أنه، في مناسبات عدة، تزامنت هجمات القناصة على المدنيين الأذربيجانيين وغيرها من الأعمال الاستفزازية مع تكثيف جهود السلام.

والواقع أن مغالطات الجانب الأرميني في تفسير قواعد القانون الدولي ومبادئه وتشبثه بمطالبات الضم غير الواقعية والتي لن تقبلها أذربيجان مطلقا إنما تفضح النوايا الحقيقية لدى قيادات أرمينيا وتمثل تحديا سافرا لعملية تسوية النزاع وتشكل تهديدا خطيرا للسلام والأمن الدوليين والإقليميين. وجمهورية أذربيجان على يقين من أن نُهج المجتمع الدولية القائمة على التقيد بالصارم بميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي لن تتماشى أبدا مع نُهج أرمينيا ما لم ينبذ ذلك البلد سياسة الضم والتطهير العرقي المدمرة ويرجع عن محاولات تقويض عملية السلام ويكفل إنهاء احتلال أراضي أذربيجان والاعتراف بحق النازحين الأذربيجانيين غير القابل للتصرف في العودة إلى ديارهم وإعماله.

وأرجو ممتنا التكرم بتعميم هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق الجمعية العامة في إطار البنود ٣٥ و ٣٩ و ٦٧ من جدول الأعمال ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) أغشين **مهدييف**
السفير
الممثل الدائم